موجز ضحايا ثقافة الهزيمة

محمد الجرادي

■ بقليل من التأمل يمكن استدراك أخطائنا الجسيمة في تصوراتنا للحال العربي الراهن ككل _ خاصة حين تذهب أحكامنا باتجاه وصم شعوبنا بالنقائص.. وتعريضها للشماتة، والإصرار على أن لا شيء من حياة وكرامة يسكن شعورها ويخالج تفكيرها وإحساسها.

والواقع أننا نظلم أنفسنا، قبل أن يصل الظلم إلى هذه الشعوب المغلوبة على أمرها منذ أمد بعيد.. ففي حين تتضافر وتتسع حلقات ووسائل تصدّر الإحباط وتؤسس لثقافة الهزيمة في الواقع العربي، تحتفظ الشعوب بدم حار وتأثر في وعيها ومشاعرها.. وتتحين الفرصة السانحة التي تفاجئ بها تخرصات وتكهنات موائها!

ولعل في شاهد لا تزال تداعياته حية وهادرة -ما يدل على هذه الحقيقة تماماً.. فإعدام الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" بقدر ما شكل جرحاً غائراً في الشعور العربي والإسلامي، وإهانة قاسية للأنظمة والشعوب على حد سواء.. بقدر ما كان بعثاً لحقيقة أن كثيراً من حياة وكرامة لا تزال تدب في أعماق هذه الشعوب، بل رأت في مثول زعيم عربي تحت حبل المشنقة، ما يثير توقها إلى أزمنة للعزة والكرامة وعدم الخضوع، وأن بدت التضحيات على هذا النحو في نهاية المطاف.

نعم.. في وجدانات شعوبنا العربية من الأشواق والأحلام إلى الحياة الكريمة والحرة، ما يكفي لأن نشعل فيها وقود التفاؤل، ومشاعل الهمم من أجل التغيير والتنوير إلى واقع أفضل.. ومستقبل أجمل لا أن نعلن موتها، ونجلس القرفصاء ندباً ونواحاً وإحصاءً للهزائم والانكسارات.

ولا أظنني مجافياً للحقيقة إذا قلت إن قادة الرأي والتنوير، من المفكرين والعلماء، والمثقفين في عالمنا العربي تحملوا جزءاً وافراً من هذه المسئولية، فهم للأسف الشديد تخلوا عن أدوارهم الحقيقية وراحوا مع الأنظمة في طريق واحد، وإن كانوا يعتقدون أنهم ليسوا كذلك!! هذه الطريق التي لا تؤدي إلى هذه الشعوب، ولا تلتقي أو تتناغم أو تتحاور مع واقع حاجاتها ومطالبها وقضاياها.

وباختصار: المواطن العربي يحلم بالانعتاق من واقعه المتخلف والمرتهن لكن ليس هناك من أنظمة تتجاوب مع حقيقة ما يريد وما يطمح إليه.. كما ليس هناك من قوى تنتمي واقعياً إلى أحلامه، وتكون قادرة على تشكيل وتوجيه تفاعلاته في مختلف الظروف، تستثير مكامن قوته، بدلاً من العزف على مواطن ضعفه وهشاشة واقعه.

algradi79@yahoo.com

وصل

«محلي ريمة».. العجلة من الشيطان!!

أمين الوائلي

■ أسبوعان كانا قد انقضيا على الأمطار الغزيرة التي شهدتها محافظة ريمة وخلّفت أضراراً كبيرة في المنازل والممتلكات.. بعدها كان الخبر في وكالة سبأ للأنباء يؤكد ان المجلس المحلي لمحافظة ريمة يعقد اجتماعاً موسعاً لمناقشة الآليات المناسبة لتوزيع المساعدات (العاجلة) على المتضررين من الفيضانات والأمطار..!!

ماذا يعني ذلك؟

■ ببساطة متناهية يعني ان المجلس المحلي يعمل وفق المثل الشعبي «معزية بعد شهرين..»! والأمر يدعو الى الاحباط ويشعرنا كم هي السلحفاة اسرع من المؤسسات والهيئات التنفيذية لدينا.. وإلا فماذا يعني ان تحدث كارثة طبيعية تخلّف وراءها ضحايا وخسائر مادية ومنازل مهدمة واهالي بلا مأوى.. ثم تتقاطر المساعدات الاغاثية ويفترض ان تصل الى الأهالي المنكوبين.. إلاّ أن المجلس المحلي – وبطريقة بيروقراطية محبطة- يمنح نفسه فترة امتدت لأسبوعين حتى يمكّنه بعدها الاجتماع للبحث عن «الآليات المناسبة» لتوزيع المساعدات العاجلة..

■ ولست أنا من يسأل لوحدي.. بل المتضررون والعقلاء جميعاً- وحتى المساعدات ذاتها- عليها وعلينا ان نسأل دون تحفّظ: هل بقي من التسمية «مساعدات عاجلة» شيء يستحق الاحتفاء او الذكر؟ طالما و«عاجلة» هذه مر عليها اسبوعان بحالهما ولاتزال حبيسة مخازن واحواش محلي ريمة، الذي لايزال يأخذ وقته وراحته في البحث (العبقري) عن آليات مناسبة لتوزيعها على المنكوبين والمتضررين.

■ وقد أسأل، ومعي البسطاء العوام من امثالي، بصدق وحرقة: ماذا إذاً لو لم تكن هذه المساعدات «عاجلة»؟! لابد وان الأمر سوف يستغرق عامين كاملين، وليس فقط اسبوعين.. وهكذا يمكننا الاشادة والشهادة لمحلي ريمة بالكفاءة «العاجلة» والمسئولية الاكيدة في أداء واجباته ورعاية مواطنيه!!

■ بوسعنا الاستفادة من هذه الحالة المعبرة، لمساءلة المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية في المحافظات، بل وسائر المؤسسات التنفيذية في الحكومة عما يعنيه واجبها وتتضمنه مسئولياتها تجاه الرعية والمواطنين في الحالات الطارئة- فضلاً عن الحالات العادية وسائر أيام السنة؟

ولا أفهم سبباً واحداً يجعلنا نغض الطرف ونلزم الصمت حيال قصور واضح وتقصير فاضح كهذا الذي أظهره- بحفاوة بالغة- محلي ريمة الوليدة..

■ أرى ان ثمة غياب لايمكن نسيانه او المرور عليه فيما يخص فلسفة الاغاثة العاجلة.. كما ان هناك مايشبه التغييب التلقائي وغير المفهوم لمسالة الاجهزة والآليات المختصة والمناسبة لتنفيذ أعمال الاغاثة في الاحوال الطارئة وأزمنة الكوارث.. وعلى مستوى جميع المحافظات والوطن.

■ وحتى لا تتكرر حكاية ريمة.. نحتاج الآن الى تفعيل مركزي لأجهزة الدفاع المدني.. وفلسفة متكاملة لأعمال الاخلاء السريع والانقاذ والمساعدات الاغاثية للضحايا.. مع الأخذ في الاعتبار جميع الاحوال الطارئة.

■ ولمحلي ريمة نهمس: «كان بإمكانكم اغاثة الناس وتوزيع المساعدات على المتضررين.. وبعدها اجتمعوا على أكثر من مهلكم للبحث عن آليات مناسبة!! العجلة من الشيطان.. أليس كذلك..؟!»

شكراً لأنكم تبتسمون..

Ameen101@maktoob.com

اللجنة العليا اليمنية الأردنية توقع على ٢١ اتفاقية وبروتوكولاً وبرنامجاً تنفيذياً ومذكرة تفاهم

صنعاء-جمال مجاهد

■ تبدأ بصنعاء الأسبوع القادم أعمال اللجنة العليا اليمنية الأردنية المشتركة في دورتها الثانية عشرة، برئاسة دولة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء ودولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء الأردني.

ومن المقرر أن يتم التوقيع خلال انعقاد اللجنة العليا في الفترة ٢١ _ ٢٤ يناير الجاري في صنعاء على ٢١ اتفاقية وبروتوكولاً وبرنامجاً تنفيذياً ومذكرة تفاهم بين البلدين في مختلف مجالات التعاون.

وكانت اللجنة الفنية التحضيرية للجنة العليا اليمنية الأردنية المشتركة، والتي رأس الجانب اليمني فيها نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل، ورأس الجانب الأردني أمين عام وزارة الصناعة والتجارة الأردنية الدكتور منتصر العقلة قد اختتمت أعمالها أمس، وانتهت من إعداد محضر الاجتماعات الذي سيرفع إلى اللجنة اليمنية الأردنية العليا، كما تم تجهيز ٢١ اتفاقية وبروتوكولاً وبرنامجاً تنفيذياً ومذكرة تفاهم في مختلف المجالات، ستقدم إلى اللجنة العليا للتوقيع عليها.

وتتضمن الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم اتفاقية الحجر الصحي النباتي، ومذكرات تفاهم للتعاون في مجالات الضمان الاجتماعي والآثار والبيئة، وبرامج تنفيذية للتعاون في مجالات الزراعة والقوى العاملة والتأمينات الاجتماعية والسياحة والتربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والحماية المدنية والدفاع المدني. إلى جانب بروتوكولات للتعاون في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمواصفات والمقاييس والصحة وتخطيط الطاقة وترشيدها، وآلية تنفيذ بروتوكول التعاون الفني في مجال المناطق الحرة، واتفاق تعاون بين الجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمنية والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، واتفاق آخر للتعاون في مجال الشئون القانونية، ولائحة النظام الداخلي لمجلس رجال الأعمال اليمني الأردني المشترك.

وترتبط بلادنا بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة علاقات تعاون اقتصادية وثقافية وفنية متميزة. وينمو سير تطور هذه العلاقات باضطراد مستمر نحو الأفضل، كما أن مجالات التعاون الاقتصادي والفني تسير وفق الإمكانيات المتاحة لدى البلدين والشعبين الصديقين، ولما يخدم مصالحهما المشتركة. وقد شهدت السنوات الماضية من عمر هذه العلاقات والتي بدأت في العام ١٩٧٥ تطوراً ملموساً عبر التوقيع على العديد من الاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات بينهما في مختلف مجالات التعاون، بلغت حوالي ١٣٥ اتفاقية وبروتوكولاً ومحضراً.

وقدر مجمل التبادل التجاري بحوالي ٣٥,٥ مليون دولار فقط في العام ٢٠٠٥، وما مقداره ٣٠,٤ مليون دولار حتى شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٢٩,٥ مليون دولار لنفس الفترة من عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة طفيفة تعادل ١٪. كما بلغت الصادرات اليمنية إلى الأردن حتى شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٦ حوالي ٣,٢ مليون دولار وبثبات لنفس الفترة ٢٠٠٥، في حين قدرت الواردات اليمنية من الأردن خلال نفس الفترة ٢٧,٢ مليون دولار بزيادة نسبتها ٣٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٥.

وبلغت الاستثمارات اليمنية في الأردن خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ والمستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار ٧٠٠ ألف دولار. كما أن الاستثمارات الأردنية في اليمن قد تكون ضعيفة إلى حد ما.

وأكد المهندس هشام شرف عبد الله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن اليمن تتطلع إلى تعزيز الأهداف والطموحات التي تسعى لتحقيقها عبر تطوير علاقات التعاون المشترك مع الأردن، والارتقاء بها إلى المستوى الذي يلبي آمال الشعبين ويترجم توجهات قيادتي البلدين فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وأخيه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، اللذان يوليان كل الرعاية والاهتمام لمسيرة العلاقات الأخوية المتميزة. لما من شأنه البحث عن الصيغ المعززة والمترجمة لتوجهات زعيمي البلدين لبلوغ الأهداف المنشودة لخطى التعاون الثنائي بين البلدين.

وقال شرف إن الاجتماعات التي استمرت يومين مثلت فرصة طيبة لتقييم مستويات التنفيذ لقرارات الدورة الحادية عشرة للجنة العليا المشتركة المنعقدة في عمّان خلال الفترة ٧ _ ٨ فبراير ٢٠٠٥، والاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية الموقعة خلالها وحتى يومنا هذا، ومعالجة الصعوبات والعراقيل التي أعاقت التنفيذ، وذلك من خلال الاتفاق على المعالجات العملية لتفاديها مستقبلاً. وكذا بحث ومناقشة القضايا والموضوعات المدرجة في جدول أعمال الاجتماعات لتعطي دفعة أخرى للمسيرة المثمرة للعلاقات الأخوية بين البلدين وفي كافة المجالات.

من جانبه أشار الدكتور منتصر العقلة أمين عام وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية إلى أهمية مراجعة تنفيذ ما اتفق عليه خلال الدورة السابقة وتحديد الآليات العملية التي يمكن للطرفين من خلال اعتمادها تفعيل تلك الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها في عدد من مجالات التعاون، من خلال انتهاج أسلوب جديد وفعّال في تفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين، والمثابرة على متابعة الاتصال بين المعنيين من أجل تحقيق المنفعة القصوى ومحاولة تحديثها بما يتوافق مع المستجدات الاقتصادية في البلدين. مقترحاً إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والمتابعة للعمل على وضع التصورات اللازمة لمستقبل العلاقات الاقتصادية الأردنية اليمنية من خلال عقد اجتماعات هذه اللجنة مرات عديدة في العام في البلدين.

وشدد الدكتور العقلة على أهمية العمل بشكل مشترك للتغلب على أي صعوبات أو معوقات قد تعترض حركة التبادل التجاري الثنائي، بالإضافة إلى ضرورة تطوير مجالات التعاون المشترك في قطاعات النقل والزراعة والطاقة والصحة والتعليم وغيرها من القطاعات، إلى جانب ضرورة تعزيز التعاون بين رجال الأعمال والقطاعات الصناعية والتجارية المختلفة في البلدين.

فيما تستعد الحكومة الألمانية تمويل مشروع لتحسين مناخاته

ندوة فرنسية موسعة للتعريف بفرص الاستثمار في اليمن

■ تنظم الحكومة الفرنسية مطلع شهر فبراير القادم بباريس ندوة عن فرص الاستثمار في اليمن بمشاركة ما يزيد عن خمسين شركة فرنسية وذلك للتعريف بفرص ومزايا الاستثمار التي تتمتع بها اليمن والتسهيلات والضمانات القانونية.

وأوضح مدير عام التعاون الدولي مع اوروبا والأمريكيتين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي الأخ نبيل شيبان في تصريح خاص لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن تنظيم هذه الندوة يأتي متزامنا مع الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية لتحسين البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من المستثمرين لاستغلال الفرص الاستثمارية العديدة المتاحة في اليمن وبمايسهم في دعم الإقتصاد اليمني ويحقق أهداف تأهيله للإندماج في الإقتصاديات الخليجية وذلك ما تسعى إليه من خلال مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن الذي سيعقد في صنعاء مطلع إبريل القادم برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولفت إلى أن مبادرة الحكومة الفرنسية في تنظيم هذه الندوة يعكس الحرص الكبير الذي توليه لتنمية وتوسيع التعاون مع الجمهورية اليمنية وبخاصة في المجال الاستثماري وتحفيز المؤسسات والشركات الفرنسية لاستغلال المقومات الاستثمارية النوعية التي تتمتع بها اليمن ..مؤكدا أن العلاقات اليمنية الفرنسية في تطور متسارع في مختلف المجالات خصوصا بعد النتائج المثمرة لزيارة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لباريس في نوفمبر الماضي ومباحثاته مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك وحرص حكومتي البلدين على تنمية وتوسيع اطر التعاون القائمة والمستقبلية في مختلف المجالات.

وكشف شيبان عن اهتمام أوروبي متزايد بالاستثمار في اليمن وبخاصة بعد الجهودالتي بذلتها الحكومة اليمنية لخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الاجنبية..والنجاحات المتواصلة للإصلاحات الشاملة وكذا نتائج مؤتمر لندن للمانحين الذي عكس تقدير مجتمع المانحين للجهود الحكومية ودعمه لمسيرة التنمية الشاملة في اليمن.. وفي سياق متصل يبحث وفد من الخبراء الألمان حاليا مع الجهات الحكومية في اليمن والقطاع الخاص تنفيذ مشروع لمساعدة اليمن في تحسين بيئة الاستثمار , ونقلت الكترونية ٢٦سبتمبر عن مصادر مطلعة ان الحكومة الألمانية أوفدت الخبراء بهدف وضع دراسة ورؤية خاصة بالمشروع الذي يأتي كأحد ثمار مؤتمر لندن للمانحين، وان المشروع الذي ستموله الحكومة الألمانية عبر وكالة التنمية الألمانية GTZ في اليمن سيكون منسجما مع الخطط التنموية لليمن وخطط اليمن لتحسين بيئة الاستثمار وتقديم التسهيلات والمغريات لاستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية في مختلف القطاعات، وكذا المساهمة في تنشيط المشاريع المتوسطة وخلق بيئة اقتصادية ذات حراك متعدد الأوجه .

استعداداً للاحتفال بالعيد الوطني بمحافظة إب

تنفيذ ٨٠٩ مشاريع بكلفة ١٤ ملياراً و٤٦٥ مليون ريال

■ تتواصل الاستعدادات والتحضيرات المكثفة للاحتفال بالعيد الوطني السابع عشر لإعادة الوحدة الوطنية والذي سيقام في محافظة إب في الـ٢٢ من مايو القادم.

وتأتي هذه الاستعدادات من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية والتنموية بمختلف المجالات في المحافظة.

وأوضح الأخ علي بن علي القيسي محافظ إب لـ«الميثاق» ان العمل جار بوتيرة عالية لإنجاز المشاريع الخدمية والتنموية المقرر افتتاحها بالمناسبة حسب ما هو مخطط له في إطار البرنامج الاستثماري والخطة الانمائية ووفقاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وأكد الأخ المحافظ انه يجري حالياً تنفيذ ٨٠٩ مشاريع بكلفة ١٤ ملياراً و٤٦٥ مليون ريال وان من بين تلك المشاريع ١٢٨ مشروعاً بتمويل مركزي بكلفة ٦ مليارات و٦٨٥ مليون ريال و٤٦٨ مشروعاً بتمويل محلي بكلفة تبلغ مليار و٤٨٩ مليون ريال و١٦٤ مشروعاً تنفذ في إطار موازنة الوحدات المستقلة والملحقة بكلفة اجمالية بلغت مليار و٧٠٩ ملايين ريال، بالاضافة الى ٤٩ مشروعاً في إطار البرنامج الاستثماري للوحدات الاقتصادية بكلفة ٤ مليارات و٥٨٢ مليون ريال موزعة على مختلف المجالات التنموية والخدمية للعام ٢٠٠٧م وتشمل مختلف مديريات المحافظة.

○ ○ ○

٢٦٨ مشروعاً استثمارياً بتكلفة ٢٨٨,٢ مليار ريال العام الماضي

■ قفزت المشاريع الاستثمارية المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في المحافظات خلال عام ٢٠٠٦م إلى مستويات قياسية تعد الأعلى منذ إنشاء الهيئة في عام ١٩٩٢م إذ بلغ إجمالي المشاريع المرخصة ٢٦٨ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٢٨٨ ملياراً و٢٥١ مليون ريال وبموجودات ثابتة تبلغ ١٢٤ ملياراً و٢٦٠ مليون ريال.

وزادت تكلفة المشاريع المرخصة خلال عام ٢٠٠٦م مقارنة بتكلفة مشاريع ٢٠٠٥م بنحو ١٤٨,٤٪.. إذ تجاوزت الزيادة ١٧٢ مليار ريال بينما تبلغ تكلفة المشاريع المرخصة في ٢٠٠٥م نحو ١١٦ مليار ريال.

وارتفع إجمالي المشاريع الاستثمارية المرخصة منذ تاسيس هيئة الاستثمار في مارس ١٩٩٢م وحتى ديسمبر ٢٠٠٦م إلى ٥٨٩٩ مشروعاً بتكلفة استثمارية تبلغ تريليوناً واحداً و٤٣٥ ملياراً و٦٦٧ مليون ريال وبموجودات ثابتة تصل إلى ٧٧٦ ملياراً و٩٢٧ مليون ريال توفر ١٨١ ألفاً و٦٠٧ فرص عمل.

○ ○ ○

اتحاد المحاكم العربية يبحث طلبات انضمام جديدة

■ القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى توجه أمس الى القاهرة على رأس وفد بلادنا المشارك في الاجتماع السنوي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية خلال الفترة من ١٧-١٨ يناير الجاري.

وسيناقش الاجتماع آخر المستجدات في القوانين الدستورية والتعديلات الدستورية بالاضافة الى مناقشة الطلبات التي قدمتها عدد من الدول العربية بشأن الانضمام الى اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية لاقرارها في الاجتماع القادم.

بين حضرموت وظفار عُمان

حلقات استثمارية جديدة في البنى الاساسية والقطاعات الانتاجية

■ «الميثاق» متابعات :

■ بين حضرموت اليمن وظفار عُمان حلقة جديدة من حلقات التعاون تاتي هذه المرة على شكل مشاريع استثمارية واستراتيجية تصنعها ظفار في حضرموت وفي اليمن عامة لتضيف جديداً الى مشاريع استثمارية سابقة نفذتها في حضرموت ابرزها مشروع مصنع البيوت الجاهزة الاستثماري في المكلا.

محافظتا حضرموت وظفار العمانية عقدتا أمس بهذا الخصوص جلسة مباحثات رسمية كرست لاستعراض الفرص الاستثمارية بحضرموت في جانب البنى الاساسية والقطاعات الانتاجية.. وامكانية الاستفادة من الخبرات العمانية في مجال انشاء الموانئ خاصة وان محافظة حضرموت قادمة على بناء ميناء استراتيجي للحاويات ومنطقة حرة بالمكلا، ثم الاستفادة في مجال ادارة استثمار الصيد التقليدي واستغلال الموارد السمكية بصورة عامة.

محافظة ظفار العمانية ووزير الدولة الاخ محمد بن علي القتبي اكد ان مستقبل العلاقات اليمنية- العمانية سوف يشهد المزيد من الشراكة المتبادلة بين الجانبين، لافتاً الى النجاح الذي حققه مؤتمر المانحين في لندن والعناية الخاصة التي تحظى بها العلاقات اليمنية – العمانية من قبل قيادتي البلدين.

وتواصلاً للعلاقات التجارية التي شهدتها اليمن وعمان اعربت الغرفة التجارية والصناعية بحضرموت خلال المباحثات مع الوفد العماني عن تطلع القطاع التجاري في حضرموت لزيادة حجم التبادل التجاري مع الاشقاء في عمان.. على ان تتاح المزيد من التسهيلات والامتيازات للقطاع التجاري في البلدين، بما يحقق انسجام حركة التجارة والمسافرين ورجال الأعمال والسياح.

تعليمياً تشهد المرحلة المقبلة تبادلاً علمياً بين جامعتي حضرموت للعلوم والتكنولوجيا وجامعة ظفار وقد حظى هذا الجانب بوقفة منفردة من قبل الجانبين.

وكان وزير الدولة محافظ ظفار في سلطنة عمان الشقيقة قد وصل أمس الى حضرموت والوفد المرافق له.. بناءً على دعوة وجهتها له قيادة محافظة حضرموت.

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية-صنعاء-شارع رقم (١٢) متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأفون»
تليفون (٤٠٢٨٤٢-٤٦٦١١٨-٤٠٢٨٤٥) -فاكس (٢٠٨٩٣٣) -ص.ب: ٣٣٧٧
● موقع الصحيفة على الانترنت: (www.almethaq.net)
● البريد الالكتروني: contact@almethaq.net